مجلّة الذخيرة للبحوث والدراسات الإسلامية / المجلد 5 - العدد 2 (ديسمبر2021م) [213-248]
قسم العلوم الإسلامية / جامعة غرداية / الجزائر
E-ISSN: 2588-1728 / P-ISSN: 2602-7518
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/793

الطّائفيّة وأثرها في علم الجرح والتّعديل
من خلال تطبيقات على أحكام الإمام أبي العرب القيرواني على الرّواة المبتدعة

Sectarianism and its impact on wound and modification science
Through applications on the rulings of Imam Abu al-Arab al-Qayrawani to innovated narrators

د. مصطفى حنانشة

Dr. Mostafa Hanancha

أستاذ مؤقت بمعهد العلوم الإسلامية – جامعة حمة لخضر-الوادي / الجزائر

مخبر الانتماء: مخبر إسهامات علماء الجزائر في إثراء العلوم الإسلامية-جامعة حمة لخضر-الوادي

hanancha-mostafa@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 2021/11/09 تاريخ القبول: 2021/12/22

ملخص

تتناول المقالة استشكالا أثاره بعض المفكرين المعاصرين كدليل على عدم علميّة الجرح والتّعديل وعدم إنصافه في الحكم على الرّواة المخالفين، فشرحناه وبيّنا أنّ قصدهم من الطائفيّة هو تجريح المحدّثين لكلّ مخالف لهم، وناقشناه من خلال ذكر المذاهب المختلفة للعلماء في الحكم على الرّواة المبتدعة، وطبقنا في ورقتنا هذه أحكام الإمام أبي العرب على عدّة رواة مبتدعة مع مقارنتها بكلام غيره من المحدّثين والمؤرخين وخرجنا بخلاصة في الحكم على الرّاوي، وعلى الرّغم من الحالة الاجتماعيّة المزريّة التي عاشها الإمام أبو العرب جراء تسلّط العبيديين فإنّا وجدناه منصفا لأبعد الحدود مع المخالفين، فقبِل وعدّل كثيرا من الرّواة إن توفرت فيهم شروط العدالة كغيرهم، بل عمل على الدّفاع على مَن اتصف منهم بالبدعة وتبرئة المتهمين منهم الذين لم تثبت في حقهم بدعة، وردّ الشّبه عنهم ما أمكن، وانفرد الإمام أبو العرب بجرح كلّ مَن تعرّض للصّحابة بسبّ.

-الكلمات المفتاحيّة: أبو العرب؛ البدعة؛ الطّائفيّة.

Abstract

This article deals with a problem that some contemporary thinkers created as an evidence of the unscientific invalidation and validation and lack of fairness in judging the opponent narrators. We explained and clarified that Sectarianism meant to them invalidating those narrators who oppose them. We discussed it through mentioning the different schools of scholars in judging innovated narrators. In this paper, we applied the rules of Imam Abi Al-Arab to several innovated narrators, while comparing them with the words of others narrators and historians. We came out with a conclusion in judging the narrator. In spite of the miserable social situation that Imam Abu al-Arab lived as a result of the domination of the Ibadites, we found him very fair with the opponents. So he accepted and validate many of the narrators if they fulfilled the conditions of validation like others. Rather, he worked to defend those who were described as innovated narrators , and acquitted the accused among them who were not proven to be innovated. Imam Abu al-Arab was alone in invalidating everyone who was exposed to the companions by insulting.

Key words: Abu al-Arab; innovation; sectarianism

مقدّمة:

ما زلت الدّراسات الحديثيّة تشغل بال كبار المفكرين المعاصرين تُثار بين الحين والآخر استشكالات يُراد الوصول من خلالها لحقائق مطمئنّة، ولعلّ بعض المعاصرين قد أثار عدّة قضايا حديثيّة مهمّة، منها قضية علميّة الجرح والتّعديل، ودلّل على قوله بعدة أدلة منها طائفيّة الجرح والتّعديل، ومن هذه الكنوز التي قد تُسهم في إزالة بعض الاستشكالات استخراج مناهج العلماء في مختلف التّخصصات وما يتميّز به المغاربة عن غيرهم، سواء من اختلاف زاوية الرؤية، أو من توفر معلومات، حتّى تكون مناهجهم مكمّلا علميّا يخدم الأمّة جميعها وتكون لنا هادية في التّعامل في مجال دراستها. ومن المؤرخين المغاربة المغمورين: الإمام محمد بن أحمد القيرواني، الذي بذل جهدا مضنيا في تاريخ مهم من تاريخ المغرب العربي، وخصوصا القيروان أول حاضرة للمسلمين في المغرب الإسلامي الكبير.

أهميّة البحث: المكانة العلميّة والفكرية والدّعويّة لبعض المفكرين الذين تبنوا هذا الرّأي، ممّا يجعل لآرائهم قبولا كبيرا عند أهل العلم. غرابة قول هؤلاء حول موضوع الجرح والتّعديل عموما واستعمال المتكلّمين في الجرح والتّعديل للطّائفيّة كجرح للرّواة دون النّظر لعلم الرّاوي، كذلك المكانة العلميّة للإمام أبي العرب

واعتداله في جرح الرّواة وعدم تأثّره بجرائم الدّولة العبيديّة في الحكم على الرّواة، فتكون هذه الورقة البحثيّة ردّا على دعوى بعض المفكرين في استعمال الطّائفيّة.

أسباب البحث: وأبرزها: الرّغبة في الدّفاع عن إنصاف المحدّثين للرّواة من الطوائف الأخرى وتبرئة منهجهم العلمي من التّعصب.

الإشكاليّة: إنّ نظرة المحدّثين عموما والمغاربة خصوصا للمخالفين لهم في الأصول أو الفروع؛ لها مميزات وخصائص، وذلك رغم وجود الاحتكاك الشّديد، وخاصّة في نهاية دولة الأغالبة وكلّ أطوار الدّولة العبيديّة حتّى وصل الأمر بالمخالفين لهم لسّجن ولقتل علماء البلد، ومصادرة الرّأي، وملاحقتهم، وفُرض بقوة السّيف رأي جديد وغريب عليهم، من خلال هذا الجو المشحون، نريد أن نتعرف على رأي علماء المغرب في الحكم على المخالفين(وهم المبتدعة) وخاصّة في الأصول من خلال ممثل لهم وهو الإمام أبو العرب، في عاصمة كبيرة كالقيروان، وهل تأثر بالطّائفيّة أم لا؟

وعليه فالأسئلة المطروحة: من هو الإمام أبو العرب؟ وما منهجه في الحكم على المبتدعة؟ وهل تميّز بالإنصاف؟ أو تأثر بحالة البلد والطّائفيّة فكان الحكم جائرا؟ وما مميزات هذا المنهج عن غيره من أهل العلم في أحكامه على المبتدعة؟ وما تأثير الطائفيّة في تجريح الرّواة؟

منهج البحث: استعملنا في هذه الورقة البحثيّة منهج الاستقراء والتّحليل وهو الكفيل بجمع جميع أحكام الإمام أبي العرب التي وصلتنا على الرّواة المبتدعة وتحليل ذلك وفق شبهات الأستاذ العلواني.

أهداف البحث: تتمثل أهادف هذه الورقة البحثيّة في عدّة نقاط أهمها:

- ردّ دعوى استعمال الطّائفيّة لتجريح الرّواة دون التزام الإنصاف.
- إظهار منهج الإمام أبي العرب في كيفيّة الحكم على الرّواة المبتدعة.
- إظهار إنصاف المحدّثين عمليّا في عدم اعتبار البدعة كجرح خاص.

الدّراسات السّابقة: لم يدرس هذا الموضوع خصيصا أحد إلا كتاب واحد بعنوان قراءة في كتب إشكاليّة التّعامل مع السّنة، لإسماعيل الحسني، وجاءت الدّراسة شاملة للكتاب كلّه وكانت نقطة الطّائفية إحدى نقاطه، وكان نصيبها قليلا غير مستوف الجوانب كلّها، أمّا ورقتنا البحثيّة فدرست النّقطة مفصلة وذكرت مذاهب المحدّثين في تجريح وتعديل المبتدع، وقامت بدراسة تطبيقيّة على أحد كبار نقاد لحديث في المغرب الإسلامي ومنهجه في تجريح وتعديل الرّواة المبتدعة.

الخطّة:

- المطلب الأول: تعريفات.

الفرع الأول: تعريف بالإمام أبي العرب القيرواني.

الفرع الثّاني: إمامته في علم التّأريخ.

الفرع الثّالث: تعريف الجرح لغة واصطلاحا.

الفرع الخامس: تعريف البدعة لغة واصطلاحا والرّاوي المبتدع.

الفرع السّادس: تعريف الطائفيّة لغة واصطلاحا.

- المطلب الثّاني: ذكر استشكال بعض الباحثين، والتّجريح بالبدعة عند المحدّثين ذكر مذاهب المحدّثين في حكم رواية المبتدع.
- المطلب الثّالث: انتشار الفرق المبتدعة في عصر أبي العرب.
- المطلب الرّابع: أحكام الإمام أبي العرب على المبتدعة.
- الخاتمة.

المطلب الأول: تعريفات:

الفرع الأول: تعريف بالإمام أبي العرب القيرواني: هو الإمام العلاّمة الحافظ المحدِّث الأديب المؤرخ المُفتي ذو الفنون، أبو العرب محمد بن أحمد بن تميم بن تمام المغربي الإفريقي القيرواني. ولد 250هـ[1]، ومات سنة 333هـ[2].

الفرع الثّاني: إمامته في علم التّأريخ:

الكتب التي وصلت إلينا من تراث الإمام أبي العرب، جعلت مَن جاء بعده يصفه بالمؤرخ المغربي هو ما خلد في صحائف التّاريخ[3].

إنّ العناية الفائقة بكتب أبي العرب في تراجم الأفارقة مردّه إلى الانفراد بهذا الضّرب من التّصنيف بعدة مؤلفات في تلك الحقبة التي تشح فيها كتب التّراجم والتّواريخ، لانصراف أهل العلم في ذلك الإقليم إلى الفقه وانشغالهم به درسا وتأليفا.[4]

1محمد بن محمد بن سالم مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، تع: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1424،1هـ/ 2003 م، 309/1.

2- محمد بن أحمد بن تميم الإفريقي، أبو العرب، طبقات علماء إفريقية، دار الكتاب اللبناني، بيروت-لبنان، ص173، أبو بكر عبد الله بن محمد المالكي، رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية وزهادهم ونساكهم وسير من أخبارهم وفضائلهم وأوصافهم، تح: بشير البكوش، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط2، 1414هـ/ 1994م، 306/2، القاضي عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، مطبعة فضالة، المحمدية-المغرب، ط1، 323/5.

3- نعته بذلك جماعة، انظر: الذّهبي، سير أعلام النبلاء، تح: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1405هـ/ 1985م، 462/15. وإسماعيل بن محمد أمين بن مير البغدادي، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، 37/6.

4- ولقد أشارت المصادر إلى تصانيف سابقة في أخبار إفريقية ومغازيها، اقتبس منها أبو العرب في مواضع من الطبقات، منها: فتوح إفريقيّة لعيسى بن محمّد بن سليمان بن أبي المهاجر (ت250هـ).وطبقات محمد بن سحنون(256هـ)، وأبي سهل أسد بن فرات (ت292هـ)، لكن هذه المصنفات اقتصرت على توثيق الأحداث دون التّعرض للتّراجم، فضلا عن كونها أجزاء صغيرة

والواقع الذي يدلي بشهادته أنّ جميع المؤرخين وأصحاب التّراجم من منتصف القرن الرّابع وحتى اليوم عيال على أبي العرب قي هذا الباب، بل كلّ من جاء بعد الإمام أبي العرب سلك سبيله في الكتابة على علماء القيروان خصوصا وأفريقية عموما: كأبي عبد الله الخشني الذي أتمّ كتاب أبي العرب طبقات أفريقية، والمالكي الذي نقل عنه، وهما اللذين نقل عنهم القاضي عياض، واعترف له الذّهبي[1] وابن حجر[2] وغيرهم بالإمامة في التّاريخ والحديث...وقد أثرى أبو العرب المكتبة الإفريقية بعدة مصنفات بين عامّ وخاصّ. تاريخ إفريقية سبعة عشر جزء وطبقات رجال إفريقية وطبقات علماء إفريقية وعباد إفريقية[3]. وثقات المحدثين وضعافهم، وضمنه أحوال الرّواة الأفارقة إلى جانب المشارقة[4] وغيرها. وقد سالك أبو العرب نهج المحدثين في صناعة التّاريخ.

الفرع الثّالث: تعريف الجرح:

الجرح لغة: جَرَحَ: جَرحْتُه أَجرَحُه جَرْحًا، واسمه الجُرْح، وجَوارحُ الإنسان: عوامل جسده من يديه ورجليه، واجْتَرَحَ عَمَلاً: أي اكتسب. وجرح الَّرجلَ إذا سبه بكلام، وجَرَحَه بلسانه إذا شتمه[5].

اندثرت مع الوقت، فلم يعد لها عند المؤرخين ذكر إلا القليل، بل الفضل لأبي العرب أن حافظ على أقوالهم في كتبه ولولاه لما وصلتنا.

1- الذهبي، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، تح: بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، 2003م، 269/6، وغيرها ممّا استشهد به.

2- ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط1، 1326ه، 418/6، وغيرها ممّا استشهد به.

3- القاضي عياض، ترتيب المدارك، 324/5، ومعالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، ابن الدباغ، وأكمله وعلق عليه أبو القاسم بن عيسى التنوخي، تصحيح وتعاليق إبراهيم شبوخ، مكتبة الخانجي بمصر، الطبعة الثانية:1388ه-1968م.37/3.

4-أحال عليه أبو العرب في الطّبقات، علماء إفريقيّة وتونس، ص 26.

5- محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، جمهرة اللغة، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين- بيروت، ط1، 1987م، 437/1.

الجرح اصطلاحا: عرّفه ابن الأثير: «وصف متى التحق بالرَّاوي والشَّاهد سقط الاعتبار بقوله، وبطل العمل به.»[1]. وقال نور الدّين عتر: «هو الطّعن في راوي الحديث بما يسلب أو يخلُّ بعدالته أو ضبطه»[2]. وقال حاتم الشَّريف: «هو وصف الرَّاوي بما يقتضي ردَّ روايته»[3].

العلاقة بين التّعريفين اللغوي والاصطلاحي: أنَّ الرّاوي إذا اكتسب ما ينافي عدالته، كان سببا لأن يجرحه النَّاس ويهتكوا حرمته وكرامته فيصبح مجرّحًا.

الفرع الخامس: تعريف البدعة:

لغة: بدع: البَدْعُ: إحداث شيء لم يكن له من قبل خلق ولا ذكر ولا معرفة. والبِدْعُ: الشّيء الذي يكون أولاً في كلّ أمر.

والبِدْعَةُ: اسم ما ابتدع من الدّين وغيره. ونقول: لقد جئت بأمرٍ بديع، أي: مبتدع عجيب. وابتدعت: جئت بأمر مختلف لم يعرف ذلك.[4] قال ابن منظور: «بدع: بدع الشّيء يبدعه بدعا وابتدعه: أنشأه وبدأه. وبدع الرّكيّة: استنبطها وأحدثها. وركي بديع: حديثةُ الحفر. والبديع والبدع: الشّيء الّذي يكون أوّلا... والبدعة: الحدث وما ابتدع من الدّين بعد الإكمال. قال ابن السّكّيت: البدعة كلّ محدثة.[5]فالبدعة في عمومها

1- المبارك بن محمد الشّهير بابن الأثير، جامع الأصول في أحاديث الرسول، تح: عبد القادر الأرنؤوط، مكتبة الحلواني، ط1، 1389ه/ 1969م، 126/1.

2- نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر، دمشق-سورية،1401ه/1981م، ص92.

3- حاتم بن عارف بن ناصر الشريف العوني، خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتَّعديل، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ط1، 1421ه، ص 6.

4- انظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، 54/2.

5- محمد بن مكرم الشهير بابن منظور، لسان العرب، دار صادر-بيروت، ط3، 1414ه، 6/8. وانظر: العين، الفراهيدي، 54/2.

هي إحداث شيء جديد لم يكن موجودا. فما كان في الدّين فهو مذموم، وما كان في أمور الدّنيا فهو مطلوب ما لم يكن مضرّا.

اصطلاحا: والتّعريف الأشمل قول الشّاطبي: «عبارة عن طريقة في الدّين مخترعة تضاهي الشّرعية، يقصد بالسّلوك عليها المبالغة في التّعبد لله سبحانه.»[1] فالبدعة في أمور التّدين؛ أمّا أمور الحياة فكلّها مطلوبة شرعا، ويقصد بالابتداع إحداث شيء ليس له أصل شرعي يدخل تحته، ومن ابتدع شيئا وكأنّه يكمل نقصا في الشّرع، بدافع الغيرة عن الدّين، سواء في العقائد، أو العبادات، أو السّلوكيات.

والرّاوي المبتدع: وهو الذي تلبس بالبدعة وخاصة العقدية فإذا عاند سقطت عدالته، وإذا دفعته بدعته ليكذب سقطت عدالته كذلك، وأمّا إذا كان غير معاند ولا يكذب فهو عدل.[2]

الفرع السّادس: تعريف الطائفيّة لغة واصطلاحا.

لغة: طاف يطوف طواف طوفا، فهو طائف.. والطائفة القطعة من الشّيء. [3]

اصطلاحا: اسم مؤنَّث منسوب إلى طائِفة، وهي مصدر صناعيّ من طائِفة: وهي تعني التّعصُّب لطائفة أو جماعةٍ ذات مذهب معيّن[4]

1- الشاطبي، الاعتصام، تح: محمد بن عبد الرحمن الشقير وآخرون، دار ابن الجوزي للنّشر والتّوزيع، المملكة العربية السعودية، ط1، 1429هـ/ 2008م، 47/1.

2- انظر: أحمد بن علي الشهير بابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تح: عبد الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، ط1، 1422هـ، ص223.

3- إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية،تح: أحمد عبد الغفور عطار،الناشر: دار العلم للملايين – بيروت،ط: .4. 1407 هـ - 1987 م، 1397/4.

4- أحمد مختار عبد الحميد عمر بمساعدة فريق عمل، معجم اللغة العربية المعاصرة، الناشر: عالم الكتب،ط: 1، 1429 هـ - 2008 م، 1423/2.

المطلب الثّاني: الحكم على المبتدع عند المحدّثين واستشكال بعض الباحثين:

الفرع الأول: استشكال بعض الباحثين:

ولقد قرأنا كتاب إشكاليّة التّعامل مع السّنة النّبوية؛ للدكتور طه العلواني[1]، الذي يمثل أفضل ما قاله الباحثون في هذا الموضوع، فوجدناه وكأنّه على غير عادته عندما كان يناقش علم الجرح والتّعديل فأتى بما يخرم هذا العلم مكانته دون أن يلتفت للقائلين بعلميته، حتى خُيّل إلينا وكأنّه يتصيّد الشّبهات،فوجدنا أنّ الدّكتور طه العلواني طرح عدّة أمور منها أنّ علم الجرح والتّعديل ليس علما ممنهجا بل قواعد ذاتيّة لذلك تأخّر حتّى 160هـ وذكر خوارم علميّة للجرح والتّعديل وهي التّدليس والمدّلسون والكذب والجهالة والإقليمية والعاطفة والتّقليد والمذهبيّة الفقهيّة والكلاميّة مع وجود تلاعب داخل الجرح والتّعديل، ولا يسع المقال مناقشة النّقاط كلّها بل أخذنا نقطة واحدة للمناقشة مقارنة بعلوم تطبيقيّة لنرى مدى صحة هذه الفرضيّة التي أطلقها الدكتور طه العلواني، المذهبيّة والكلاميّة. قال الدّكتور: "الاختلاف في المذاهب الفقهيّة لا علاقة له بقبول أو ردّ الرّواية إذا لم يكن في الرّوايات المردودة ما فيه دعوة للمذهب الفقهي، لكن الذي حدث أنّ الاختلاف في الرّأي كان مؤثرا في الحكم على الرّاوي، ترك أبو حنيفة الرّواية عن عطاء لإفتائه بالمتعة، وترك جرير الرّواية عن ابن جريج، لأنّه كان يرى المتعة..."[2]وضرب عدّة أمثلة، الحقيقة أنّ التّرك ليس دوما ترك الرّواية بل نوع من التّأديب لمن تلبّس ببدعة في نظر التّارك، كما ترك الإمام أحمد الإمامَ علي بن المديني وكما ترك الإمامان أبو حاتم

1- الدّكتور طه جابر العلواني من مواليد الفلوجة العراق سنة 1935م رجل عِلم وفكر فقد نهل من العراق علمه ثمّ واصل في مصر حيث تحصّل على شهادة الدّكتوراه في أصول الفقه من الأزهر الشّريف حقّق فيه كتاب المحصول للإمام فخر الدّين الرّازي، وواصل تحصيله وعطاءه حتى ترّأس جامعة قرطبة بفرجينيا ونائب رئيس المعهد العالمي للفكر الإسلامي الذي يضمّ كوكبة من العلماء عبر العالم، توفي صبيحة الجمعة 4 مارس 2016.

2- طه جابر العلواني، إشكالات التّعامل مع السّنّة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ط:1، 1435هـ/2014م، ص356-357

وأبو زرعة الإمامَ البخاري، وقد قال الإمام أبو حنيفة: « ما رأيت فيمن لقيت أفضل من عطاء بن أَبي رباح»[1]هذا يردّ تمثيل الدّكتور بترك أبي حنيفة لعطاء، وبخصوص المبتدعة فعلماء الحديث لا يجعلون مجرد البدعة سببا لرد الحديث بل هم أرفع من أن يقعوا في هذا المستنقع، والرّاجح فيها أنّ أهل البدعة يُحتاط منهم، وتدرس حياتهم فإذا تأكد الباحث أنّهم صادقون مالت النّفس إلى الأخذ عنهم، لأنّ الاتصاف بالبدعة ليس قادحا لذاته بل يخشى منه وإن لم يجدوا للتّعليل إلا البدعة ذكروها وغلب الظنّ عليهم إنّها هي مدخل البليّة، أمّا أن يردّوا حديث من رمي ببدعة؛ سواء كان داعيّة أم لا؛ مع ثبوت صدقه وحفظه؛ فهذا ليس عمل المحدّثين المتقدمين، ويُفسر النّكير على المبتدعة والتّحذير منهم، بأنّه خشية انتشار بدعتهم ورواجها، قال الإمام مسلم: «وأن يتقي منها من كان عن أهل التّهم **والمعاندين من أهل البدع**»[2]، فهذا كلام دقيق من الإمام مسلم يُبيّن فيه قضيّة مهمة جدا، وهي أنّه يُردّ خبر المعاند أي: الذي أقيمت عليه الحجة ولم يرجع، أمّا المتأول ولم يُبيَّن له فلا حرج من قبول روايته.

الفرع الثّاني: خلاصة كلام المحدّثين في تجريح وتعديل المبتدع:

وألخّص ما قاله العلماء والرّاجح فيها أنّ أهل البدعة يُحتاط منهم، وتدرس حياتهم فإذا تأكد الباحث أنّهم صدوقون مالت النّفس إلى الأخذ عنهم، لأن الاتصاف بالبدعة ليس قادحا لذاته بل يخشى منه وإن لم يجدوا للتّعليل إلا البدعة ذكروها وغلب الظنّ عليهم إنّها هي مدخل البلية، أمّا أن يردوا حديث من رمي ببدعة؛ سواء كان داعية أم لا؛ مع ثبوت صدقه وحفظه؛ فهذا ليس عمل المحدثين المتقدمين، ويُفسر النّكير على المبتدعة والتّحذير منهم، بأنّه خشية انتشار بدعتهم ورواجها، قال الإمام مسلم: « وأن يتقي منها من كان عن أهل التّهم **والمعاندين من أهل البدع**»[3]، فهذا

1- يوسف بن عبد الرحم المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تح: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط1، 1400هـ/1980م، 79/20.

2- مسلم بن الحجاج، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي-بيروت، 8/1.

3- صحيح مسلم، المصدر سابق، 8/1.

كلام دقيق من الإمام مسلم يُبيّن فيه قضيّة مهمة جدا؛ وهي أنّه يُردّ خبر المعاند أي الذي أقيمت عليه الحجة ولم يرجع أمّا المتأول ولم يُبيَّن له فلا حرج من قبول روايته، قال الجوزجاني: «ومنهم رائع من الحق، صدوق اللهجة، قد جرى في النّاس حديثه، إذا كان **مخذولا في بدعته، مأمونا في روايته ما يُعرف إذا لم يقوا به بدعته**»[1]، أي حديثه مشهور بين النّاس ومتداول، مع صدقه وخوفه من الله أن يكذب، وبدعته خامدة أي لا يدعوا لها ولا يروي ما يقويها فلا حرج من قبول روايته. فيبدو من خلال كلام العلماء وتطبيقاتهم أنّ القول في البدعة، ما قاله الإمام ابن حبان: «أمّا المنتحلون المذاهب من الرّواة مثل الإرجاء والرّفض وما شابهها فإنّا نحتج بأخبارهم إذا كانوا ثقات على الشّرط الذي وصفناه ونكل مذاهبهم وما تقلدوه فيما بينهم وبين خالقهم إلى الله تعالى، إلا أن يكون دعاة إلى ما انتحلوا، فإنّ الدّاعي إلى مذهبه والذّاب عنه حتى يصير إماما فيه **وإن كان ثقة، ثمّ روينا عنه جعلنا لأتباع مذهبه طريقا وسوغنا للمتعلم الاعتماد عليه وعلى قوله، فالاحتياط ترك رواية الأئمة الدّعاة منهم** والاحتجاج بالرّواة الثقات منهم...»[2] فذا كلام دقيق وواضح أنّ عدم قبول مرويات الدّاعية ليس شكا فيها بل احتياطا من انتشار بدعته، قال الإمام أبو علي الغساني: «النَّاقلون سبع طبقات ثلاث مقبولة وثلاث متروكة والسّابعة مختلف فيها، أمّا المقبولة فهي...و طائفة جنحت إلى مذاهب **من الأهواء غير غالبة ولا داعية وضح حديثها وثبت صدقها وقلّ وهمها، فهذه الطبقة احتمل أهل الحديث الرّواية عنهم**...أمّا الثّلاثة المتروكة فقد أسقطهم أهل المعرفة وهي...**طائفة غلت في البدعة ودعت إليها وحرفت الرّوايات وزادت فيها ليحتجوا بها**»[3]. فكلام أبي علي يُبيّن أنّ الرّدّ بالبدعة التي دفعت صاحبها للكذب لصالح بدعته.

1- إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، أحوال الرجال، تح: عبد العليم عبد العظيم البَستوي، فيصل آباد، باكستان، ص 32.

2- محمد بن حبان، صحيح ابن حبان، تح: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط2، 1414هـ/1993م، 1/160-161.

3- انظر:النووي يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم، موقع الإسلام، 1/28.

وهناك مَن ذهب إلى أنّ البدعة غير داخلة في تعريف العدالة، فالمبتدع عدل وليس ثقة كما قال الصّنعاني[1] والجديع[2] والدّكتور عبد الكريم الخضير.[3] فركّز الأخيران على الحفظ والإتقان والسّلامة من الكذب والفسق. هذا نقاش إجمالي لكلام الدّكتور طه وسنذكر كلام العلماء في رواية المبتدعة مفصلا ثمّ نردفه بتطبيقات أبي العرب حتى تبيّن صواب أو خطأ كلام بعض الباحثين.

الفرع الثّالث: حكم رواية المبتدع:

بناء على الاختلاف في رسم العدالة نتج الاختلاف في قبول أو ردّ روايته.

1-الرّأي الأول: البدعة المكفرة تردّ روايته لسقوط العدالة عنه: الاختلاف واقع بين الأئمّة في قبول رواية مبتدع معروف بالتّحرّز من الكذب، وبالتّثبّت في الأخذ والأداء مع باقي شروط القبول **ما كفّرا أي: لم يكفّر ببدعته تكفيرا مقبولا[4].** أي الخلاف واقع فمَن ذكر شروطه أمّا خلاف ذلك فلا خلاف فيه.

2-الرّأي الثّاني: تردّ روايته لسقوط العدالة عنه: قيل يردّ مطلقا الدّاعية وغيره; لاتّفاقهم على ردّ الفاسق بغير تأويل، فيلحق به المتأوّل، فليس ذلك بعذر، بل هو فاسق بقوله وبتأويله، فيضاعف فسقه، كما استوى الكافر المتأوّل والمعاند بغير تأويل[5]. مرويّ عن طائفة من السّلف، منهم مالك، وكذا نقله الحاكم عنه[1]... وتبعه

1- محمد بن إسماعيل الأمير ، ثمرات النظر في علم الأثر، تح: رائد بن صبري بن أبي علفة، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض-السعودية، ط1، 1417هـ/ 1996م، ص 116- 117.

2- عبد الله بن يوسف الجديع، تحرير علوم الحديث، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان،1424هـ/ 2003م، 1/407-408.

3- عبد الكريم بن عبد الله الخضير، الحديث الضّعيف وحكم الاحتجاج به، أصلها رسالة ماجستير، إشراف: محمّد أديب الصّالح، سنة 1401هـ/ه، مكتبة دار المنهاج للنّشر والتّوزيع الرّياض السّعوديّة، ط1، 1425هـ، ص 159-165.

4- انظر: محمد بن عبد الرحمن السخاوي فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، ، تح: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، 1424هـ/ 2003م، 2/62.

5- انظر: السخاوي، فتح المغيث، المصدر نفسه، 2/62.

أصحابه، وكذا جاء عن القاضي أبي بكر الباقلّانيّ وأتباعه، بل نقله الآمديّ عن الأكثرين، وجزم به ابن الحاجب[2].

واستنكرا أي: أنكر هذا القول ابن الصّلاح ; فإنّه قال: إنّه بعيد مباعد للشّائِع عن أئمّة الحديث; فإنّ كتبهم طافحة بالرّواية عن المبتدعة غير الدّعاة[3]، وكذا قال شيخنا (ابن حجر): إنّه بعيد.[4]

3-الرّأي الثّالث: لا يردّ المبتدع مطلقا بل إذا استحلّ الكذب في الرّواية أو الشّهادة نصرة لمذهبه أو لغيره ممّن هو متابع له ونسب للشافعي وأبي يوسف.[5]

4-الرّأي الرّابع: يقل من غير الدّاعية: وهو قول الأكثر من المحدثين. وهو عمل أصحاب المصنفات كالشّيخين.[6]

5-الرأي الخامس: قبول مروياتهم ما اجتمعت فيهم شروط باقي الرّواة ذهب له البعض منهم: الجديع[7] والدّكتور عبد الكريم الخضير.[8] وبحثت لأجد حديث رُدّ بسبب البدعة وحدها فلم أجد إلا قائلا مبتدع كذّاب، مبتدع صاحب هوى، مع قلة هذا الوصف.

1- الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، تح: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية- بيروت، ط2، 1397ه/ 1977م، ص135.

2- محمود بن عبد الأصفهاني، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، تح: محمد مظهر بقا، دار المدني، السعودية، ط1، 1406ه/ 1986م، 696/1.

3- انظر: عثمان بن عبد الرحمن، المعروف بابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، تح: نور الدين عتر،دار الفكر- سوريا،1406ه/ 1986م، ص 115.

4- انظر: السخاوي، فتح المغيث، المصدر السابق، 63/2.

5- انظر:المصدر نفسه، 63/2.

6- انظر: المصدر نفسه، 67/2.

7- الجديع، تحرير علوم الحديث، 407/1-408.

8- الحديث الضعيف، عبد الكريم بن عبد الله الخضير، ص 159-165.

المطلب الثّالث: انتشار الفرق المبتدعة في عصر أبي العرب:

الفرع الأول: الخوارج: وقد ساعد على ظهور النّزعة الخارجية في المغرب ما تعرض له البربر المسلمون من ظلم بعض العمال في عصر الولاة، فوجدوا في تعاليم الخوارج سندا للخروج على الحكام، قال السّلاوي[1]: «وحسن موقعها لديهم، بسبب ما كانوا يعانون منه من وطأة الخلافة القرشية وجور بعض عمالها، فلقنهم أهل البدع أنّ الخلافة لا يشترط فيها القرشيّة، وأروهم ما هم عليه من التّصلب في دينهم فظهر للبربر ببادئ الرّأي أنّ ذلك هو عين التّقوى المأمور بها شرعًا.»[2]. واستمر دعاتهم في إلقاء دروسهم في جامع القيروان إلى أن منعهم سحنون سنة 234هـ.ومن أكبر علمائهم محمد بن أفلح (ت 281هـ) الذي ألف أربعين كتابا في الاستطاعة لم يبق منها إلا رسالة في خلق القرآن[3]، ومن زعمائهم: أبو يزيد صاحب الثّورة الشّهيرة ضد العبيديين، وقد حضره أبو العرب. وتكاد المصادر تجمع على أنّ أول داعيتهم بالقيروان هو عكرمة مولى ابن عباس[4]، ولم يقبل أبو العرب هذا الزّعم، وهذا يدلّ على معرفته مذهب الخوارج وأصولهم ومعرفته عكرمة.[5]

الفرع الثّاني: المرجئة: كانوا يقولون لا يضر مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة[6].

وقيل الإرجاء تأخير صاحب الكبيرة إلى القيامة فلا يقضي عليه بحكم ما في الدّنيا من كونه من أهل الجنة، أو من أهل النار، فعلى هذا المرجئة والوعيدية فرقتان

1- أحمد السلاوي، الاستقصاء، تح: جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1954م، 136/1-137.

2- أحمد السلاوي، الاستقصاء، المصدر نفسه، 136/1-137.

3- عبد المجيد بن حمدة، المدارس الكلامية، ص144.

4- محمود إسماعيل عبد الرّزاق، الخوارج في بلاد المغرب، ص46.

5- انظر: مغلطاي بن قليج، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تح: عادل بن محمد وأبو محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط1، 1422هـ/ 2001م، 256/9.

6- محمد بن عبد الكريم الشهرستاني ، الملل والنحل، مؤسسة الحلبي، 137/1.

متقابلتان وقيل الإرجاء تأخير علي ﷺ عن الدّرجة الأولى إلى الرّابعة، فعلى هذا المرجئة والشّيعة فرقتان متقابلتان[1].

والمرجئة هم الذين يؤخرون عن العمل عن الإيمان[2]، غير أنّ وجود تصنيف في الرّد عليها من طرف العلماء السّنيين حيث ألف يحي بن عمر (ت 289هـ)، كتاب الرّد على المرجئة[3]، وكتاب الرّد على الشّكوكية[4].

الفرع الثّالث: المعتزلة: المعتزلة فقد عرفتها القيروان منذ النّصف الأول من القرن الثّاني في عهد الأغالبة الذين كانوا يمدونها بالسّلطان والسّيف، وذكر الدّباغ: «وقد امتحن أهل القيروان بالقول بخلق القرآن في زمن الواثق، وعزم محمد بن الأغلب على قتل محمد بن سعيد، فمازالوا على اعتقاد أهل السُّنة وصبروا على الأذى في دين الله وما زادهم إلا يقينا وبصيرة في دينهم»[5].

الفرع الرّبع: العبيديّون:

في عهد الدّولة العبيدية فقد اكتظت حلقات الجدل واشتدت المناظرات وحمي وطيسها بين أهل السّنة والرّوافض، وكان أغلب مواضيعها تدور حول أفضلية علي على غيره من الخلفاء الرّاشدين، وأحقهم بالخلافة وقد ألحّ الحكام الرّوافض على الجماهير من أجل إدخالهم في الغلو[6] الشّيعي

ولم يزل علماء القيروان يناظرون علة مذهب أهل السنة ويرون ذلك من أعظم الجهاد حتى ضعفت شوكة أهل البدع والهواء، وردّ الله كيدهم في نحورهم.

1- المصدر نفسه.

2- ابن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية، تح: أحمد محمد شاكر، وكالة الطباعة والترجمة في الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، 2/462.

3- اسمه يحي بن عمر بن يوسف بن عامر الكناني بن الفرضي بن عابد البلوي. انظر: القاضي عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، 3/234-236.

4- المصدر نفسه.

5- المعالم 1/25. والقاضي عياض، ترتيب المدارك، 2/609-610.

6- أنظر المعالم 3/91.

المطلب الرّابع: أحكام الإمام أبي العرب على المبتدعة:

وبعد عرض حالة المجتمع وتجاذباته الفكريّة زمن أبي العرب، وذكر أقوال العلماء في المبتدعة، نذكر أمثلة من المبتدعة الذين تكلم فيهم الإمام أبو العرب.

الفرع الأول: الرّواة المبتدعة الذين جرّحهم ببدعتهم:

1- شبث بن ربعي، أبو عبد القدّوس التّميمي الكوفي:

أ- **أقوال النّقاد فيه:** ذكره البخاري في الضّعفاء[1]، قال أبو حاتم: «حديثه مستقيم لا أعلم به بأسا»[2]، وقال العجلي: «كان أول من أعان على قتل عثمانﷺ وهو أول من حرر الحرورية، وأعان على قتل الحسين بن علي. قام رجل من مراد لما قتل علي بن أبي طالب، قال: هذا الرّجل الذي قتل أمير المؤمنين ينبغي أن يقتل هو ونسبه وأهل بيته، وأخبروه أنّه من مراد، فقام فقال: قدر الله تعالى النّفس بالنّفس»[3] ذكره ابن حبان في الثّقات وقال: «يخطئ»[4]. ونقل مغلطاي عن السّاجي قوله: فيه نظر. وقال المنتجالي: «قال: أحمد بن صالح: بئس الرّجل شبث بن ربعي.»، وقال البرقي: «شبث بن ربعي خارجي وكان من أصحاب عليﷺ». ذكره ابن خلفون في الثّقات قال: «تُكلم فيه ونسب إلى رأي الخوارج».[5] قال الذّهبي: «أحد الأشراف، كان ممّن خرج على عليّ، ثمّ أناب ورجع...».[6] والقصة ثابتة وقد تقلّب شبث في مواقفه كثيرا، قال ابن حجر: «مخضرم كان مؤذن سجاح، ثمّ أسلم، ثمّ كان ممّن أعان على عثمان، ثمّ صحب عليا،

1- ص 74 رقم 167.

2- عبد الرحمن بن محمد بن إدريس ابن أبي حاتم، الجرح والتّعديل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1271هـ/ 1952م، 4/388رقم 1695.

3- أحمد بن عبد الله العجلي الكوفي، معرفة الثقات، تح: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط1، 1405هـ/1985م، ص 214 رقم 652.

4- محمد بن حبان، الثّقات، تح: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، ط1، 1395 هـ/1975م، 4/371، رقم3401.

5- مغلطاي، إكمال التّهذيب، 6/207.

6- الذّهبي، تاريخ الإسلام، 2/820 رقم 47.

ثمّ صار من الخوارج عليه، ثمّ تاب فحضر قتل الحسين، ثمّ كان ممّن طلب بدم الحسين مع المختار، ثمّ ولي شرط الكوفة، ثمّ حضر قتل المختار».[1]

ب- **قول الإمام أبي العرب**: نقل أبو العرب[2] بسنده عن أمّ سلمة زوج النّبيﷺ قالت: «يا شبث بن ربعي. فأجابها رجل جلف جاف: لبيك يا أماه. فقالت: أيُسبّ رسول اللهﷺ في ناديكم؟ فقال: وأنّى ذاك؟ قالت: فعلي بن أبي طالب. قال: إنّا لنقول شيئا نريد به عرض هذه الحياة الدّنيا. قالت: فإنّي سمعت رسول اللهﷺ يقول: «مَن سبّ عليّا فقد سبّني، ومن سبّني فقد سبّ الله ﷻ».[3]

ج-المقارنة: سوء مذهبه قول الجميع، واختلفوا فيه فمنهم ضعّفه: كالبخاري، ومنهم من وثّقه كابن حبان مع وقوع الخطأ منه وغيره، **وأبو العرب سائر على قاعدته من سبّ الصّحابة سقطت عدالته.**

2- إسحاق بن سويد بن هبيرة العدوي التّميمي البصريّ:

أ- **أقوال النّقاد فيه:** قال ابن سعد: «وكان ثقة إن شاء الله»[4]، قال أحمد: «إسحاق بن سويد شيخ ثقة... من الثِّقَات».[5]

وقال يحيى بن معين: «إسحاق بن سويد ثقة». وقال أبو حاتم: «صالح الحديث».[6] وقال العجلي: «بصري ثقة، وكان يحمل على عليؓ»،[7] وقال البَلَاذُري:

1- ابن حجر العسقلاني،التقريب، تح:محمد عوامة، دار الرشيد سوريا، ط1، 1406ه/1986م، 411/1.

2- مغلطاي، إكمال التّهذيب، 207/6.

3- ورواه الحاكم في مستدركه، انظر: 130/3، رقم4616 وصحّحه.

4- ابن سعد ، الطبقات الكبرى، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1410ه/ 1990م، 180/7، رقم 3177.

5- أحمد بن محمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرّجال(رواية ابنه عبد الله)، تح: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، ط2، 1422ه/ 2001م، 116/3.

6- ابن أبي خاتم، الجرح والتّعديل، 222/2 رقم 766.

7- العجلي، معرفة الثقات،ص61، 65.

«كان فقيها ذا قدر»،[1] وذكره ابن حبان في الثّقات.[2] وقال أيضا: «من المتقنين».[3] وقال ابن شاهين: «ثقة»،[4]وقال ابن حجر: «صدوق تُكلم فيه للنّصب».[5]

ب- **قول أبي العرب**: «كان يتحامل على عليﷺ تحاملا شديدا، وقال: لا أحبّ عليا، وليس بكثير حديث، ورُوي عن النّبيﷺ أنّه قال لعليﷺ: «لا يحبك إلا مؤمن، ولا يبغضك إلا منافق»[6] فمن لا يحبّ الصّحابة فغير ثقة، ولا كرامة».[7]

ج-**المقارنة:** الكلّ يقرّ بأنّه من النّواصب، وهم الذين انحرفوا في محبة الصّحابة. والحديث نصّ في الحكم على مبغض عليﷺ بأنّه منافق، والمنافق ساقط العدالة لا ريب في ذلك، فيكون كلام أبي العرب صحيحا، ثمّ هو ليس بكثير حديث حتى نحتاج إليه، فإسقاط عدالته يؤدبه ولا يضيّع على المسلمين مصلحة دينيّة. **خالف أبو العرب النُّقاد في تضعيفه بسبب نصبه سائرا على قاعدته من سبّ الصّحابة سقطت عدالته.**

3- أسد بن وداعة أبو العلاء الشّامي:

أ- **أقوال النّقاد فيه:** قال معاوية: «كان أسد مرضيا»[8]، و قال أبو داود: «بلغني عن يحيى بن سعيد قال: كان أسد بن وداعة وأزهر بن عبد الله الحرازي يقعان في علي

1- أحمد بن يحيى البَلَاذُري، جمل من أنساب الأشراف، تح: سهيل زكار ورياض الزركلي، دار الفكر، بيروت-لبنان، ط1، 1417ه/ 1996م، 294/11.

2-العجلي، معرفة الثقات، 47/6 رقم6662.

3- محمد بن ، مشاهير علماء الأمصار مصدر سابق، ص 240، رقم 1194.

4- عمر بن أحمد المعروف بـ ابن شاهين، تاريخ أسماء الثّقات، تح: صبحي السامرائي، الدار السلفية – الكويت، ط1، 1404ه/1984م، ص72، رقم60.

5- ابن حجر، تقريب التّهذيب، 82/1، رقم 358.

6- رواه مسلم، كتاب الإيمان، باب الدّليل على أنّ حبّ الأنصار وعليّ رضي الله عنهم من الإيمان وعلاماته، وبُغضهم من علامات النّفاق، 86/1.

7- مغلطاي، إكمال التّهذيب، 96/2.

8- البخاري، التّاريخ الكبير، تح: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد-الدكن، 49/2-50 رقم 1647.

بن أبي طالب﵁»[1]، قال النّسائي: «ثقة»[2]، وقال العقيلي: «عن يحيى –ابن معين–قال: كان أزهر الحرّازيّ وأسد بن وَداعة وجماعة يجلسون يسبّون عليّ بن أبي طالب﵁، وكان ثور بن يزيد في ناحية لا يسبّ فإذا لم يسبّ جرّوا برجله»[3] ذكره ابن حبان في الثّقات، وقال: «وَكَانَ عابدا»[4]، وقال أيضا: «من عباد أهل الشام وقرائهم.»[5]، وقال الذّهبي: «وكان من العلماء بدمشق، وفيه نصب معروف، نسأل الله العفو»[6] وقال أيضا: «شامي ناصبي سبّاب عداده فِي التَّابِعين»[7]، قال ابن حجر: «شامي من صغار التّابعين ناصبي يسبّ».[8]

ب- **قول أبي العرب**: قال ابن معين: «وكان ثور لا يسبّ عليا، فإذا لم يسبّ جروا برجله»، من سبّ الصّحابة فليس بثقة، ولا مأمون».[9]

ج-**المقارنة:** أقرّ كثير من العلماء أنّه ناصبي سبّاب ويؤذي مَن لا يسبّ، وقالوا كان عابد قارئا وهو من صغار التّابعين، و**أبو العرب مشى على قاعدته أنّ من سبّ الصّحابة فلا خير فيه،** وسواء كان الحكم بفسقه وإتيانه كبيرة متعمّدا فهو ساقط العدالة ولا حاجة لنا به، وغيره ربما وصف سلوكه اليومي من عبادة وعلم.

1- أبو داود ، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، تح: محمد علي قاسم العمري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 1403ه/ 1983م، 226/2، رقم 1678.

2- الذهبي، سير أعلام النّبلاء، 207/1 رقم 816.

3- محمد بن العقيلي المكي، الضّعفاء الكبير، 26/1.

4- ابن حبان، الثّقات، 56/4-57، رقم 1805.

5- ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار، ص182 رقم 863.

6-الذّهبي، تاريخ الإسلام، 613/10.

7- الذهبي، المغني في الضّعفاء، تح: نور الدين عتر، 76/1 رقم 610.

8- ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، تح: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ط1، 2002 م. 93/2 رقم 1108.

9- لسان الميزان، لابن حجر، 93/2، رقم 1108.

4- تليد بن سليمان، أبو إدريس أو أبو سليمان المحاربي الكوفي:

أ- **أقوال النّقاد فيه:** قال ابن معين: «تليد بن سليمان ليس بشيء[1]»[2]، وقال أيضا: «تليد بن سليمان كان كذّابا يشتم عثمان—»[3] وقال أيضا: «تليد بن سليمان كان كذّابا وكان يشتم عثمان بن عفان وكلّ من شتم عثمان أو أحدا من أصحاب رسول اللهﷺ دجال فاسق ملعون لا يُكتب حديثه وعليه لعنة الله والملائكة والنّاس أجمعين»[4] قال المروذي عن أحمد بن حنبل: «تليد بن سليمان كان مذهبه التّشيّع ولم ير به بأسا»[5]، قال البخاري: «تكلّم يحيى بن معين في تليد، ورماه»[6]، قال يعقوب بن سفيان: «تليد رافضي خبيث، سمعت عبيد الله بن موسى يقول لابنه محمد: أليس قد قلت لك لا تكتب حديث تليد هذا؟»[7] قال الجوزجاني: «عن أحمد بن حنبل يقول في كتابي حدثنا تليد بن سليمان الخشني قال الجوزقاني: وهو عندي كان يكذب[8] كان محمد بن عبيد يسيء القول فيه»[9] قال العجلي: «تليد بن سليمان: كوفي، روى عنه أحمد بن حنبل، لا بأس به، وكان يتشيع، ويدلس»[10] قال أبو داود: «رافضي خبيث، وقال: «تليد رجل سوء، يشتم أبا بكر وعمر، وقد رآه يحيى بن معين.»[11] قال النّسائي: «ضعيف»[1]، قال

1- وتبعه ابن شاهين، تاريخ أسماء الضّعفاء والكذّابين، تح: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، ط1، 1409هـ/ 1989م، ص62، رقم 81.

2- تاريخ ابن معين، رواية الدّوري، 3/285 رقم 1353.

3- العقيلي، الضّعفاء الكبير، 1/171 رقم 213.

4- ابن عدي، الكامل في الضّعفاء، 2/284، رقم 307.

5- أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرّجال (رواية المروذي)، تح: صبحي البدري السامرائي،مكتبة المعارف، الرياض، 1409هـ، ص86، رقم 184.

6- البخاري، التاريخ الكبير، 2/158 رقم 2050.

7- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، 7/144.

8-العقيلي، الضّعفاء الكبير، 1/171 رقم 213.

9- الجوزجاني، أحوال الرّجال، ص 114-116.

10- العجلي، معرفة الثقات، ص 88 رقم 176.

11- سؤالات الآجري لأبي داود، 2/287رقم 1871.

ابن حبان: «وكان رافضيّا يشتم أصحاب محمّد ﷺ وروى في فضائل أهل البيت عجائب وقد حمل عليه يحيى بن معين حملا شديدا وأمر بتركه»[2]، قال يعقوب بن إسحاق بن محمود الفقيه: «قال صالح بن محمد: تليد بن سليمان لا يحتج بحديثه، وليس عنده كبير شيء»[3] وقال ابن عدي: «ولتليد هذا غير ما ذكرت من الحديث وبين على روايته أنّه ضعيف»[4] قال الدّراقطني: «ولم يكن بالقويّ في الحديث»[5] قال أبو نعيم: «ذكر بسوء المذهب من أصحاب أبي الجحاف رُوي عنه بالموضوعات نسب إلى الكذب والوضع لا شيء»[6]، وقال السّاجي: «كذّاب». وذكره أبو عمر المنتجالي، وأبوالقاسم البلخي في جملة الضّعفاء. وقال أبو سعيد النّقاش وأبو عبد الله الحاكم: رديء المذهب منكر الحديث، روى عن أبي الجحاف أحاديث موضوعة. زاد الحاكم: كذبه جماعة من العلماء. وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم.[7] وقال ابن حجر: «رافضي ضعيف»[8]، قال الكناني: «وتليد أخرج له التّرمذيّ لكنّه رافضي ضعيف».[9]

1- الضّعفاء والمتروكين، للنّسائي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، النّاشر: دار الوعي حلب سورية، ط: 1، 1396هـ، ص 26 رقم91.

2- المجروحين لابن حبان، 1/204-205 رقم 162.

3- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417 هـ، 7/146.

4- الكامل في الضّعفاء، لابن عدي، 2/287 رقم 307.

5- الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تح: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، ط1، 1405هـ/ 1985م، 1/170.

6- أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، الضّعفاء، تح: فاروق حمادة، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1405هـ/1984م، ص 68، رقم 37.

7- مغلطاي، إكمال التّهذيب، 3/51 رقم 830.

8- ابن حجر، تقريب التّهذيب، 1/142، رقم 799.

9- علي بن محمد بن الكناني تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، تح: عبد الوهاب عبد اللطيف ، عبد الله محمد الصديق الغماري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1399هـ، 1/417.

ب- **قول أبي العرب**: «كان يشتم عثمان، وكلّ مَن شتم أحدا من الصّحابة فغير ثقة ولا مأمون، ولا كرامة».[1] كلّ المتكلمين في الرّجال وصفوه بالرّفض والتّعرّض لسبّ سيدنا عثمانﷺ، وضعف الرّواية، ولم يرضه إلا أحمد بن حنبل وتبعه العجلي على ذلك، وقد قال ابن معين كلاما كالقاعدة التي يتبعها أبو العرب، قال ابن معين: «وكلّ من شتم عثمان أو أحدا من أصحاب رسول اللهﷺ دجّال فاسق ملعون لا يُكتب حديثه وعليه لعنة الله والملائكة والنّاس أجمعين».[2]

ج-المقارنة: أجمعوا على مذهبه السّيء، وسبه للصّحابة، وضعّفه الكلّ إلا أحمد لم ير به بأسا مع تشيّعه وتدليسه، **فهو ضعيف بل متروك كما قال أبو العرب، فقد سار على هذه القاعدة مع كلّ مَن ترجم له وسبّ أحد الصّحابة رضوان الله عليهم جميعا.**

5- إبراهيم بن إسماعيل بن علية أبو إسحاق:

أ- أقوال النّقاد فيه: قال أحمد: «ضالّ مضلل»[3] قال حمزة بن سَعِيد المروزي: «سألت أبا بكر بن عياش قلت: يا أبا بكر قد بلغك ما كان من أمر ابن علية في القرآن فما تقول؟ فَقَالَ: اسمع إلي، ويلك! من زعم أنّ القرآن مخلوق فهو عندنا كافر زنديق عدو الله، لا نجالسه ولا نكلمه.»[4] قال الذّهبي: «جهمي هَالك»[5] وقال ابن عبد البر: «له شذوذ كثيرة ومذاهبه عند أهل السّنّة مهجورة وليس في قوله عندهم ممّا يعدّ خلاف»[6].

ب- **قول أبي العرب**: «قال أبو الحسن العجلي: جهمي خبيث ملعون. وقال ابن معين: ليس بشيء».[7]

1- مغلطاي، إكمال التّهذيب، 3/51.

2- ابن عدي، الكامل في الضّعفاء، 2/284، رقم 307.

3- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، 6/21.

4- المزي، تهذيب الكمال 7/327.

5- الذّهبي، المغني في الضّعفاء، 1/10، رقم 39. وميزان الاعتدال، تح: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة ، بيروت-لبنان، ط1، 1382ه/ 1963م، 1/20 رقم 42.

6- ابن حجر، لسان الميزان، 1/35 رقم 64.

7- المصدر نفسه، 1/34 رقم 64.

ج-المقارنة: العلماء مجمعون على جهميته وخبثه وتلاعبه بالقرآن كما ذكر الخطيب، حتى وصفه أحمد بأنّه ضال في نفسه مضلّ لغيره لأنّه حضر مناظراته مع الإمام الشّافعي، بل وصفه ابن عبد البر حتى في الفقه غير معتد بقوله ولا خلافه لكثرة شذوذه. **فاختيار أبي العرب قول العجلي ابن معين دقيق.**

6- أحمد بن صبيح، أبو جعفر الأسدي الكوفي:

أ- أقوال النّقاد فيه: قال أبو حاتم: «حدثنا أحمد بن صبيح الكوفي وكان صدوقا»[1] ذكره الدّارقطني ضمن إسناد حديث، ثم قال: «هؤلاء كلّهم من الشّيعة.»[2]

ب- قول أبي العرب: «قال أبو الطّاهر: كوفي ليس يساوي شيئا».[3]

ج-المقارنة: يبدو من خلال ما وصلنا من مروياته أنّه لا يساوي شيئا شيعي يضع في فضل علي وآل البيت وفي فضل رجب ويخالف الثّقات، لعلّه لمذهبه وليس له كبير حديث. روى له أصحاب الكتب أربعة أحاديث في فضل علي ﷺ[4]، وحديث في

1- ابن أبي خاتم، الجرح والتّعديل، 56/2 رقم 76.

2- الدارقطني السّنن، تح: شعيب الارنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط1، 1424ه/ 2004م، 13/5 رقم الحديث 3902.

3- ابن حجر، لسان الميزان،485/1 رقم 549.

4- الأول: رواه الطّبراني في الكبير ج12/ص423 رقم الحديث 13559، والثّاني: رواه الطّبراني في المعجم الكبير: 246/2 رقم الحديث 2033. والثّالث: فوائد العراقيين 34، نقلا عن: الإيماء إلى زوائد الأمالي والأجزاء-زوائد الأمالي والفوائد والمعاجم والمشيخات على الكتب الستة والموطأ ومسند الإمام أحمد، نبيل سعد الدين سَليم جَرَّار، النّاشر: أضواء السّلف، ط: 1، 1428ه-2007م،20/6-21. والرّابع: فوائد خيثمة الأطرابلسي ص72، نقلا عن الإيماء إلى زوائد الأمالي والأجزاء، نبيل سعد الدين،162/6 رقم الحديث 5436. ضعّفه الألباني في الضعيفة رقم الحديث 4892.

تطليق ابن عمر زوجته مخالفا ما صحّ عنه في القصّة نفسها،[1] وحديث في فضل رجب[2]، وضْعُها وضعْفُها ظاهر. والله أعلم.

الفرع الثّاني: الرّواة المبتدعة الذين عدّلهم:

1- أبو الخطّاب الكندي: لم أجد مَن ترجم له غير أبي العرب.

قول أبي العرب: «كان يرمى بهوى الصُّفرية[3]، وهو ثقة في علمه وما حمل»[4]، ورغم بغض القيروانيين للخوارج فلم يدفعه لتجريحه لأنّه متأوّل وليس معاندا.

2- عمر بن ذر:

أ- أقوال النُّقاد فيه: وثقه يحي بن سعيد القطان[5] ابن معين[6]والعجلي[7] وأحمد وابن خلفون[8] وابن حبان[9] والذّهبي[10] وابن حجر[1] وقال أبو حاتم: «كان صدوقا

1- انظر: سنن الدّارقطني، كتاب الطّلاق والخلع والإيلاء وغيره، 13/15، رقم3902وابن محمد الجوزي، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، تح: خليل الميس، النّاشر: دار الكتب العلمية – بيروت-لبنان، ط: 1، 1403ه،2-638-639 رقم الحديث 1057.

2- انظر: أمالي الشّجري 2/ 97، نقلا عن الإيماء إلى زوائد الأمالي والأجزاء، نبيل سعد الدين سَليم جَرَّار،1-314 رقم الحديث 288، قال الألباني باطل، انظر: السّلسلة الضّعيفة رقم الحديث 1898.

3- والصُّفرية: وهي الفرقة الرّابعة من الخوارج وهم أتباع زياد بن الأصفر، انظر: طاهر بن محمد الأسفراييني، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، تح: كمال يوسف الحوت، عالم الكتب، لبنان، ط1، 1403ه/ 1983م، ص53. والشهرستاني، الملل والنحل، 137/1.

4- أبو العرب، الطبقات ص87.

5- ابن أبي خاتم، الجرح والتّعديل، 107/6.

6- ابن معين، تاريخ، رواية الدّوري، تح: أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التّراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط1، 1399ه/ 1979م، 271/3.

7- العجلي، معرفة الثقات، ص365.

8- مغلطاي، إكمال التّهذيب، 48//10

9- ابن حبان، الثقات، 168/7.

10- الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تح: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ط1، 1413ه/ 1992م، 60//2

وكان مرجئا لا يحتج بحديثه وهو مثل يونس بن أبى إسحاق»[2] ضعّفه ابن الجوزي.[3]

ب- قول أبي العرب: «ثقة مرجيء».[4]

ج-المقارنة: الكلّ يصفه بالإرجاء ويوثقونه إلا أبا حاتم ضعفه حديثيّا أمّا الدّيانة فقد وصفه بالصّدوق وابن الجوزي، فأبو العرب وافق الجمهور، بيّن انتماءه لفرقة لكن أثبت عدالته لأنّه متأوّل وليس معاندا.

3- طلق بن حبيب العنزي:

أ- أقوال النّقاد فيه: وثقه ابن سعد[5] والعجلي[6] وأبو زرعة وأبو حاتم قال: «صدوق»[7]وابن حبان[8] قال الإمام البخاري: «وكان طلق يرى الإرجاء، وهو صدوق في الحديث».[9]

ب- قول أبي العرب: ذكره أبو العرب في الضّعفاء وقال: «لم ينقم عليه غير الإرجاء فقط، ويطعن عليه بكذب، ولا ضعف في الرّواية فيما عملت».[10]

ج-المقارنة: كل المتكلمين في الرّجال ذكروا بدعته ووثّقوه وذكر الإمام أبي العرب له في الضّعفاء للإثبات بدعيته، ثمّ برأه من الكذب أو ضعف الرّواية، فلعلّ أبا العرب جعل من شرط كتابه أن يذكر كلّ من تُكلم فيه ثم يعدّل الثقات كما فعل الإمام

1- ابن حجر، تقريب التّهذيب، 716/1.

2- ابن أبي حاتم، الجرح والتّعديل، 107/6.

3- ابن الجوزي، الضّعفاء والمتروكين، تح: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، 1406ه، بيروت، 207/2.

4- البرقي، حاشية تمييز ثقات المحدّثين، ص 72.

5- بن سعد، الطبقات الكبرى، ، 180/7، رقم 169/7.

6-العجلي، معرفة الثقات، ص237.

7- ابن أبي حاتم، الجرح والتّعديل، 4//491

8- ابن حبان، الثّقات، 4/396-397.

9- البخاري، الضّعفاء الصّغير، تح: أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، مكتبة ابن عباس، ط1، 1426ه/2005م، ص77.

10- مغلطاي، إكمال التّهذيب، 91/7.

الذّهبي في ميزان الاعتدال،[1] وكل المتكلمين في الرّجال وثقوه عدا أبو الفتح الأزدي قال: تركوه بسبب دعوته لمذهبه.[2]

الفرع الثّالث: الرّواة المبتدعة الذين برّأهم:

1- عبد الله بن فروخ:

أ- أقوال النّقاد فيه: قال البخاري: «عبد اللَّه بن فروخ يقال خراساني وقع بالمغرب، سمع ابْن جريج، سمع منه ابن أَبِي مريم، يعرف منه وينكر»[3]، وقال الجوزجاني: «عبد الله بن فروخ رأيت ابن أبي مريم حسن القول فيه قال هو أرضى أهل الأرض عندي فأمّا أحاديثه فمناكير عن ابن جريج عن عطاء عن أنس غير حديث»[4]، وقال العجلي: «ثقة»[5]، وقال ابن يونس: «كان من العابدين»[6]، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: «ربما خالف»[7]، ذكر له ابن عدي ثمانية أحاديث وقال: «ومقدار ما ذكرت من الحديث لعبد الله بن فروخ غير محفوظة وله غير هذا من الحديث»[8]، وقال الخطيب: «وفي حديثه نكارة»[9]، وقال أبو بكر: «كان رجلاً صالحاً فاضلاً متواضعاً...حافظاً للحديث والفقه»[10]، وقال القاضي عياض: «فقيه القيروان في وقته» وقال ابن الجزار في كتاب طبقات القضاة: «كان ابن فروخ فقيهاً ورعاً»[11]،

1- انظر: الذّهبي، الميزان، 1/363و392 وغيرها.
2- مغلطاي، إكمال التّهذيب، 7/92.
3- البخاري، التاريخ الكبير، 5/169.
4-الجوزجاني، أحوال الرّجال، ص 269.
5- ابن حبان، الثّقات، 2/51.
6-عبد الرحمن بن أحمد بن يونس ، 2/113.
7- ابن حبان، الثّقات، 8/335-336.
8- ابن عدي، الكامل في الضّعفاء، 5/332-334.
9- الخطيب البغدادي، المتفق والمفترق تح: محمد صادق، دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 1417هـ/ 1997م، 3/1437.
10- المالكي، رياض النفوس، 1/176. وابن الدباغ، معالم الإيمان، 1/238.
11- القاضي عياض، ترتيب المدارك، 3/102.

وقال الذهبي: «فقيه القيروان وزاهدها»[1]، وذكره في المغني[2]، وقال مغلطاي: «ولما ذكره ابن خلفون في كتاب "الثقات" قال: قال فيه ابن أبي مريم: هو من أهل العلم، وقد غمزه أبو زرعة. قال أبو عبد الله محمد بن يحيى الذهلي في "علل أحاديث الزهري": وابن فروخ خراساني الأصل سكن المغرب ثقة»[3]، وقال ابن حجر: «صدوق يغلط»[4].

ب- قول أبي العرب: قال أبو العرب: «كان من شيوخ إفريقية، ثقة في حديثه». قال أيضا: « ورمي بشيء من القدر حتّى تبيّنت براءته»[5].

ج-المقارنة: وثقه الذهلي والعجلي وابن يونس وابن حبان والمالكي والدباغ وابن خلفون والقاضي عياض، ونسب إليه الضّعف البخاري والجوزجاني والذهبي وابن حجر، وضعفه مطلقا ابن عدي والخطيب. وهم مجمعون على جلالته ومختلفون في حديثه وتوثيق أبي العرب له لا يعني أنّه لا يخطىء وقد وثق مَن أنكر عليه العلماء أحاديث فهو يعرف مناكيره لكن أعطاه وصفا عاما فلربما كانت مناكيره قليلة، وهذا يدل عليه كلام ابن حبان ربما يغلط وصف ابن حجر يغلط، ولذلك وصفه أبو العرب من شيوخ إفريقية لمكانته وجلالته وتزكية الإمام مالك له والمراسلات التي كانت بينهما ثم وثقه في حديثه توثيقا عاما مع إمكانية الخطأ القليل فيكون كلام أبي العرب متفقا مع كلام أغلب النّقاد. ولم يشر أحد لبدته المختلقة عليه ولعلها كانت مثارة في القيروان فقط.

2- يحي بن سلام:

أ- أقوال النّقاد فيه: سُئل عنه أبو زرعة الرّازي «قلت: يحيى بن سلام المغربي؟ قال: لا بأس به ربما وهم»[1]. قال عنه أبو حاتم الرّازي: «كان شيخا بصريا ووقع إلى

1- الذّهبي، تاريخ الإسلام، 666/4.
2- الذّهبي، المغني في الضّعفاء، 351/1.
3- مغلطاي، إكمال التّهذيب، 119/8.
4- ابن حجر، تقريب التّهذيب، 522/1.
5- أبو العرب، طبقات علماء إفريقية، ص34.

مصر وهو صدوق»[2]، ذكره ابن حبان في الثّقات وقال: «ربما أخطأ»[3]، قال ابن الجوزي: «يحيى بن سلام البصريّ كان بإفريقية... قال ابن عدي ضعيف»[4]، وقال الدّباغ: «كان من العلماء الحفّاظ الفضلاء»[5] وقال ابن ناجي: «كان ثقة ومحله من العلم معلوم»[6]، وقال الذهبي: «وكان ثقة ثبتًا عالمًا بالكتاب والسّنة»[7]. وقال أيضا مضعفا له: «يحيى بن سلام البصريّ حدث بإفريقية... ضعفه الدّارقطنيّ»[8]، وقال أيضا: «وقال ابن عدي: يكتب حديثه مع ضعفه[9]. وذكر له خبرين منكرين»[10].

ب- **قول أبي العرب**: «ثقة، ثبت، وكان من الحفّاظ، وكان له إدراك».[11]

وقال أيضا: «وسألت يحيى بن محمّد بن يحيى، خاليا عن قول جدّه في الإيمان، فقال: كان جدّي، يقول: «الإيمان قول وعمل ونيّة»، وكان يحيى ثقة صدوقا لا يقول عن جدّه إلا الحقّ»[12].

ج-المقارنة: في هذا الرّاوي اختلف المتكلمون فيه: فأبو العرب وثقه مطلقا، وتتبع مسألة الإرجاء في ابن سلام وسأل حفيده بعدما خبر صدقه واغتنم فرصة انفراده حتى يرفع عنه الحرج ويعينه على الصّدق. ولم يشر أحد لبدته المختلقة عليه ولعلّها كانت مثارة في القيروان فقط. وتبعه الدّباغ وابن ناجي المغاربة، وتبعه الذهبي

1- أبو زرعة الرّازي، الضّعفاء، 339/2.
2- ابن أبي حاتم، الجرح والتّعديل، 155/9.
3- ابن حبان، الثّقات، 261/9.
4- ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، 196/3.
5- ابن الدباغ، معالم الإيمان 321/1.
6- المصدر نفسه 326/1.
7- الذّهبي، تاريخ الإسلام، 443/14.
8- الذّهبي، المغني في الضّعفاء، 736/2.
9- ابن عدي، الكامل في الضّعفاء، 126/9.
10- الذهبي، ميزان الاعتدال، 381/4.
11- الطّبقات، أبو العرب، ص37.
12- المصدر نفسه، ص38.

في تاريخ الإسلام، ووثقوه برتبة أقل أبو زرعة وأبو حاتم الرّازيان وابن حبان، وضعفه الدّارقطني وابن عدي ورضي قوله ابن الجوزي والذّهبي في الميزان والمغني ذكر كلام المضعفين وذكر له خبرين منكرين. ويبدو أن يحي أنكروا عليه بعض الأحاديث كما قال ابن عدي وأنكر ما روى خمسة أحاديث، لكن مقارنة بما يحفظ من آثار في مختلف الفنون وخاصّة التّفسير يصح وصفه بالتّوثيق المطلق ولربما وصف ابن حبان أدق ثقة ربما أخطأ أي دليل على قلة خطئه. وعند قراءة سيرته فيقول: «أحصيت بقلبي مَن لقيت من العلماء فعددت ثلاثمائة وثلاثة وستين عالما، سوى التّابعين، وهم أربعة وعشرون...كلّ مَن رويت عنه العلم فقد روى عنّي، إلا القليل منهم...روى عني من العلماء أربعة مالك، والليث بن سعد، وعبد الله بن لهيعة؛ ونسي الرّابع...كتب عني مالك بن أنس ثمانية عشر حديثا»[1]، وهذه السّيرة الطّيبة بالعلم تبيّن معنى كلام أبي العرب له إدراك، وتبيّن توثيقه لأنّ مالكا لا يروي إلا عن الثّقة كما هو معروف، والجلة من أهل العلم رووا عنه.

3- معاوية بن الفضل الصّمادحي أبو عون: لم أجد مَن ترجم له غير أبي العرب.

قول أبي العرب: «معدود من شيوخ أهل إفريقية، ثقة، رمي بالصّفرية ولعله لا يصح عنه، قليل الحديث روى عنه سحنون.»[2] كلمة معدود من شيوخ إفريقية توثيق عال عند المغاربة ثمّ أردفه بثقة تأكيد على ثقته ولأنه سمع منه سحنون فقد جاوز القنطرة، لكن رمي ببدعة الصّفراوية وهي فرقة من الخوارج ولم يتأكد أبو العرب من براءته كما كان يفعل مع غيره من تبرئة ساحتهم ممّا نُسب إليهم، لكنّه في الصّمادحي قال: لعلّه لا يصح عنه اعتمادا على سماع سحنون منه والله أعلم.

4- مروان بن أبي شحمة المُسْلي البلوي الإفريقي أبو الوليد:

أ- أقوال النّقاد فيه: قال الدّباغ: «كان فقيها صالحا ورعا زاهدا متقللا في الدّنيا...»[3].

1- المالكي، رياض النفوس 1/188-189

2- الطّبقات، أبو العرب، ص 80.

3- ابن الدباغ، معالم الإيمان 2/106.

ب- قول أبي العرب: «ثقة، شيخ صالح، فاضل، رُمي بالتّشبيه وهو بريء منه»[1].

ج-المقارنة: يبدو أنّ المتكلم فيه أبو العرب حتى المالكي في رياضه والدّباغ وابن ناجي في معالمهم نقلوا كلام أبي العرب، وقالوا قال غيره وجاءوا بوصف عام، فيبقى كلام أبي العرب هو الحَكَم الذي يجب أن يُسار إليه. يتحقق ممّا يُنسب للرّاوي ويبذل جهدا مضنيا في سبيل ذلك.

5- أسد بن الفرات أبو عبد الله.

أ- أقوال النّقاد فيه: ذكره المالكي في كتابه[2]، والدّباغ[3]، والقاضي عياض[4].

ب- قول أبي العرب: «ثقة، لم يكن فيه شيء من البدع»[5]

ج-المقارنة: أطال المالكي والدّباغ ولقاضي عياض في ترجمته من ذكر طلبه للعلم عن الإمام مالك وأصحابه وعن أصحاب الإمام أبي حنيفة وسماع القرويين منه كالإمام سحنون وغيره[6] يدل على إمامته ولا يحتاج لألفاظ تعديل، بل شهرته أطبقت الآفاق، لكنّ النّكتة في نفي بدعة القول بخلق القرآن، أنّه اشتهر لدى القرويين أنّ أغلب من حمل فقه الكوفة قال بخلق القرآن، والمعروف في القيروان أنّ المعتزلة كانوا كوفيين في الفقه، لذلك كان أبو جعفر القصري يقول: «كان أسد إمام العراقيين بالقيروان كافّة، كان مشهورا بالفضل والدّين، ودينه ومذهبه السّنّة، يقول: القرآن كلام اللهﷻ ليس بمخلوق، وكان يبدّع مَن يقول خلاف ذلك»[7].

1- الطّبقات، أبو العرب، ص115. والمالكي، رياض النفوس، 1/392، رقم131.
2- المالكي، رياض النّفوس، 1/254-273.
3- ابن الدباغ، معالم الإيمان 2/3-26.
4- القاضي عياض، ترتيب المدارك، 3/291-309.
5- الطّبقات، أبو العرب، ص:82.
6- المالكي، رياض النفوس 1/265-266.
7- المالكي، رياض النفوس، 1/264.

الخاتمة: بعد عرض أقوال العلماء في تعريف البدعة والأحكام المترتبة عنها من جرح الرّواة أو تعديلهم وحكم مرويات المبتدعة وعرض تطبيقات لعمل الإمام أبي العرب نخلص لما يأتي.

1-أنّ البدعة هي نوع استدراك على الشّريعة وتغيير وتبديل بدافع الخلط أو الهوى أو قلة العلم.

2- البدعة نوعان: أحدهما في الأصول وهذه تأثيرها أكثر على عدالة الرّاوي، والأخرى في الفروع وهي أقل حدّة.

3-المبتدع يتعصب لرأيه وقد يدفعه ليكذب نصرة لمذهبه أو رأيه.

4- الاحتياط واجب على علماء الشّريعة تجاه أصحاب الأهواء مع إنصافهم.

5-مراعاة نفسية المبتدع وديانته وتربيته وأثر ذلك على حياته اليوميّة ومواقفه المختلفة.

6-اختلف العلماء إلى خمسة أقوال في تجريح المبتدعة والأقرب للصّواب الرّأي القائل بالحذر من الدّعاة، والرّأي الذي يبعد تأثير بالبدعة وخاصّة لغير المعاند.

- اختيارات الإمام أبي العرب:

- أنّ البدعة المكفرة تسقط العدالة وتُردّ بها الرّاوية.

-وأنّ سبّ الصّحابة جريمة يسقط العدالة وتُردّ بها الرّاوية.

-أنّ البدعة غير المكفرة ولا سبّ الصّحابة ينظر في حاله من حيثيّة الصّدق والحفظ والإتقان فيُقبل إن كان كذلك ويُردّ إن كان ضعيفا كغيره.

-التّثبت التّام من نسبة البدعة ما أمكن إلى ذلك سبيلا تحرزا من اتّهام النّاس بالباطل.

-الدّفاع عن المتهمين ودفع الشّبه عليهم.

-بناء على أقوال المحدّثين واختيارات أبي العرب يتبيّن أنّ الطّائفيّة لا أثر لها في الجرح والتّعديل

التّوصيات: وأوصي بما يلي:

1-العناية بالتّراث المغاربي، والبحث عن مخطوطاته وتحقيقها.

2-توجيه دراسات جامعيّة لدراسة مناهج المغاربة في مختلف العلوم، لانفرادهم بأشياء غير موجودة عند غيرهم.

3-البحث الدّقيق في تراث الأئمة لإزالة الاستشكالات المعاصرة.

المصادر والمراجع

1. أحمد السّلاوي، الاستقصاء، تح: جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1954م.
2. أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرّجال (رواية ابنه عبد الله)، تح: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، ط2، 1422هـ/ 2001م.أبو عبد الله
3. أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرّجال (رواية المروذي)، تح: صبحي البدري السامرائي، مكتبة المعارف، الرياض، 1409هـ.أبو عبد الله
4. أحمد بن يحيى البَلَاذُري، جمل من أنساب الأشراف، تح: سهيل زكار ورياض الزركلي، دار الفكر، بيروت-لبنان، ط1، 1417هـ/ 1996م.
5. أحمد بن علي الخطيب البغدادي، المتفق والمفترق تح: محمد صادق آيدن الحامدي، دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 1417هـ/ 1997م
6. أحمد بن علي، تاريخ بغداد، تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417هـ.
7. أحمد مختار عبد الحميد عمر بمساعدة فريق عمل، معجم اللغة العربية المعاصرة، الناشر: عالم الكتب، ط: 1، 1429 هـ - 2008 م.
8. أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، الضّعفاء، تح: فاروق حمادة، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1405هـ/1984م.
9. إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار،الناشر: دار العلم للملايين - بيروت،ط: .4. 1407 هـ - 1987 م.
10. إسماعيل بن محمد أمين البغدادي هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان.
11. الأمير الصنعاني محمد بن إسماعيل، ثمرات النظر في علم الأثر، تح: رائد بن صبري بن أبي علفة، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض-السعودية، ط1، 1417هـ/ 1996م.

12. أبو بكر الآجُرِّيُّ البغدادي، الشّريعة، تح: عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، دار الوطن-الرياض، السعودية، ط2، 1420ه/1999م.
13. أبو بكر عبد الله بن محمد المالكي، رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية وزهادهم ونساكهم وسير من أخبارهم وفضائلهم وأوصافهم، تح: بشير البكوش، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط2، 1414ه/ 1994م.
14. الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري، معرفة علوم الحديث، تح: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية-بيروت، ط2، 1397ه/ 1977م.
15. الدارقطني علي بن عمر، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تح: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، ط1، 1405ه/ 1985م.
16. الذهبي محمد بن أحمد، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تح: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ط1، 1413ه/ 1992م.
17. الذهبي محمد بن أحمد، المغني في الضّعفاء، تح: نور الدين عتر.
18. الذهبي محمد بن أحمد، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، تح: بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، 2003م.
19. الذهبي محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، تح: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1405ه/ 1985م.
20. السخاوي محمد بن عبد الرحمن، فتح المغيث بشرح الفية الحديث، تح: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، 1424ه/ 2003م.
21. ابن الأثير المبارك بن محمد، جامع الأصول في أحاديث الرسول، تح: عبد القادر الأرنؤوط، مكتبة الحلواني، ط1، 1389ه/ 1969م
22. ابن الجوزي عبد الرحمن بن علي، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، تح: خليل الميس، دار الكتب العلمية – بيروت-لبنان، ط1، 1403ه.
23. ابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد، الجرح والتّعديل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1271ه/ 1952م.
24. ابن سعد أبو عبد الله محمد بن سعد، الطبقات الكبرى، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1410ه/ 1990م.
25. ابن شاهين عمر بن أحمد، تاريخ أسماء الثّقات، تح: صبحي السامرائي، الدار السلفية – الكويت، ط1، 1404ه/1984م.
26. ابن شاهين تاريخ أسماء الضّعفاء والكذّابين، تح: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، ط1، 1409ه/ 1989م.

27. ابن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية، تح: أحمد محمد شاكر، وكالة الطباعة والترجمة في إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد.
28. ابن حجر العسقلاني أحمد بن علي، تقريب التّهذيب، تح: محمد عوامة، دار الرشيد – سوريا، ط1، 1406ه/1986م.
29. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط1، 1326ه.
30. ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تح: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، ط1، 1422ه.
31. ابن منظور محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر–بيروت، ط3، 1414ه.
32. البخاري محمد بن إسماعيل، التّاريخ الكبير، تح: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد–الدكن.
33. البخاري محمد بن إسماعيل، الضّعفاء الصّغير، تح: أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، مكتبة ابن عباس، ط1، 1426ه/2005م.
34. الجوزجاني أبو أحمد بن مهدي بن مسعود، أحوال الرجال، تح: عبد العليم عبد العظيم البَستوي، فيصل آباد، باكستان.
35. حاتم بن عارف بن ناصر الشّريف العوني، خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتَّعديل، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ط1، 1421ه.
36. الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري، العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
37. سليمان بن الأشعث، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود، تح: محمد علي قاسم العمري، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، 1403ه/ 1983م.
38. الشاطبي أبو إسحاق، الاعتصام، تح: محمد بن عبد الرحمن الشقير وآخرون، دار ابن الجوزي للنّشر والتّوزيع، السعودية، ط1، 1429ه/ 2008م.
39. الشهرستاني محمد بن عبد الكريم، الملل والنحل، مؤسسة الحلبي.
40. طاهر بن محمّد الأسفراييني، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، تح: كمال يوسف الحوت، عالم الكتب، لبنان، ط1، 1403ه/ 1983م.
41. علي بن عراق الكناني، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، تح: عبد الله الغماري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1399ه
42. عثمان بن عبد الرحمن، مقدمة ابن الصلاح، تح: نور الدين عتر،دار الفكر–سوريا،1406ه/ 1986م.

43. العقيلي محمد بن عمرو، الضّعفاء الكبير، تح: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، ط1، 1404ه/ 1984م.
44. عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي، تاريخ ابن يونس المصري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421ه.
45. عبد الله بن يوسف الجديع، تحرير علوم الحديث، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان،1424ه/ 2003م.
46. العجلي أحمد بن عبد الله، معرفة الثقات، تح: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط1، 1405ه/1985م.
47. القاضي عياض بن موسى، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، مطبعة فضالة، المحمدية-المغرب، ط1.
48. محمد بن أحمد أبو العرب، طبقات علماء إفريقية، دار الكتاب اللبناني، -لبنان.
49. محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، البُستي (ت 354ه)، الثّقات، تح: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، ط1، 1395 ه/1975م.
50. محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت321ه)، جمهرة اللغة، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين-بيروت، ط1، 1987م.
51. محمد بن حبان، مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، تح: مرزوق على إبراهيم، دار الوفاء للطباعة والنشر- المنصورة، ط1، 1411ه/ 1991م.
52. محمد بن حبان، الصحيح، تح: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط2، 1414ه/1993م.
53. محمود بن عبد الرّحمن الأصفهاني، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، تح: محمد مظهر بقا، دار المدني، السعودية، ط1، 1406ه/ 1986م.
54. محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، (ت 379ه)، طبقات النّحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2.
55. مخلوف محمد بن محمد، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، تع: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1424ه/ 2003 م.
56. المزي، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تح: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط1، 1400ه/1980م.
57. مسلم بن الحجاج، الصحيح، تح: محمد عبد الباقي، دار إحياء التراث -بيروت.
58. مغلطاي بن قليج، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تح: عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط1، 1422ه/ 2001م.

59. النّسائي أحمد بن شعيب، الضّعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، النّاشر: دار الوعي حلب سورية، ط: 1، 1396هـ.
60. نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر، دمشق- سورية،1401هـ/1981م..
61. النووي محيي الدين يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم، موقع الإسلام.